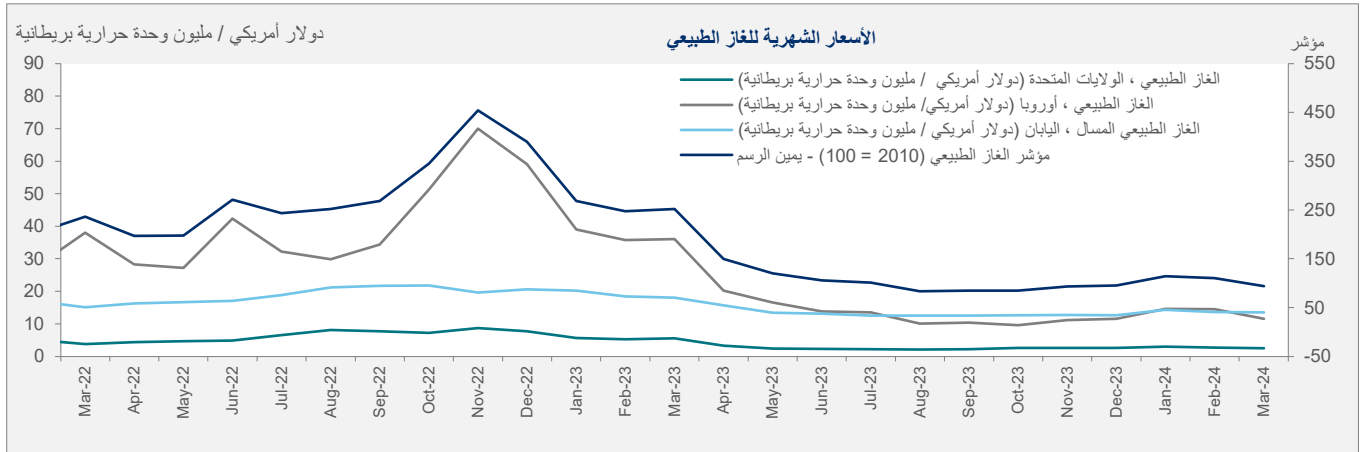


أبريل 2024

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية

أسعار الغاز الطبيعي تظل منخفضة خلال موسم التدفئة في 2024/2023

انخفضت أسعار الطاقة العالمية بـ ١٠ ٪ عامة خلال شهر مارس 2024 على خلفية التراجع الملحوظ لاستهلاك الغاز على مستوى الاتحاد الأوروبي. ويعكس هذا التراجع انخفاض الطلب على التدفئة نتيجة للشتاء الأكثر دفئاً من المتوقع في معظم دول الاتحاد الأوروبي. وأدى هذا الانخفاض إلى دفع أسعار العقود الفورية للغاز الطبيعي في آسيا وأوروبا إلى أدنى مستوياتها منذ الـ ١٠ ٪ راع الروسي الأوكراني في الربع الأول من العام 2024. وبـ ١٠ ٪ عامة، تراجع مؤشر البنك الدولي لأسعار الغاز الطبيعي بنسبة 35.7 ٪ في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2024 لينتهي تداولات مارس 2024 عند 68.1 نقطة. وسجل المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي الأوروبي انخفاضاً بنسبة 38.1 ٪ في المائة على أساس سنوي ليـ ١ ٪ في المتوسط إلى 8.55 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في مارس 2024، بينما شهد المتوسط الشهري لأسعار الغاز في الولايات المتحدة انخفاضاً بنسبة 34.9 ٪ في المائة على أساس سنوي ليـ ١ ٪ في المتوسط إلى 1.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الشهر. وفيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي المسال في شرق آسيا، فإنه وفقاً للبنك الدولي، سجل متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان انخفاضاً بنسبة 24.8 ٪ في المائة على أساس سنوي ليـ ١ ٪ إلى 13.54 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في مارس 2024.

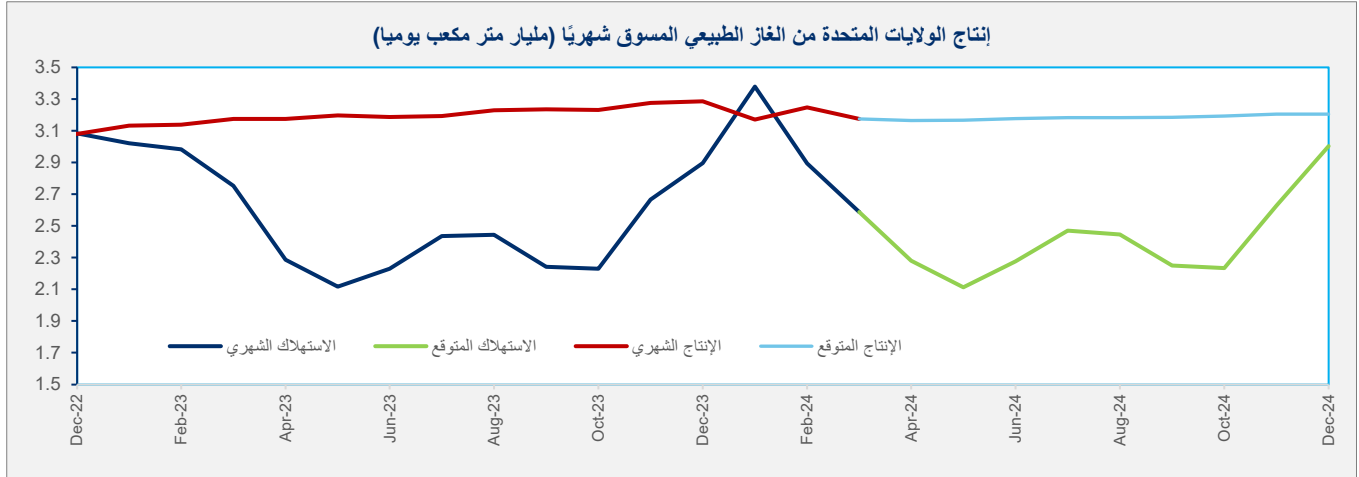


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تنتعش أسعار الغاز الطبيعي في العام 2024 وتتحسن بنسبة 2.3 ٪ في المائة على خلفية النمو المتوقع للطلب بـ ١٠ ٪ رئيسية من قطاعات الطاقة المناعية للاقتصادات سريعة النمو المتعطشة للطاقة في آسيا إلى جانب ارتفاع الطلب من القطاعين السكني والتجاري. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من العوامل من ضمنها التوترات الجيوسياسية مثل الـ ١٠ ٪ راع الروسي الأوكراني، والحرب على غزة، وتوقف نقل الغاز الطبيعي المسال عبر البحر الأحمر منذ بداية العام، والتي تشكل مخاطر أكبر على التوقعات قـ ١٠ ٪يرة الأجل للغاز الطبيعي خلال العام، وقد تساهم في تفاقم الضغوط مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المتدنية في الوقت الحالي.

وتشابهت الأحداث إلى حد كبير في الأسواق الآسيوية، حيث تزامن الشتاء المعتدل بشكل غير اعتيادي مع تحسن أساسيات العرض خلال موسم الشتاء 2024/2023. من جهة أخرى، استفادت الأسواق الآسيوية من عدد من العوامل التي تضمنت ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسال في آسيا بالإضافة إلى زيادة شحنات الغاز الطبيعي إلى الـ ١٠ ٪ين عبر خطوط الأنابيب بوتيرة أعلى من المتوقع، مما أدى إلى دفع أسعار العقود الفورية للغاز الطبيعي في آسيا إلى التراجع. وبالمثل في الولايات المتحدة، أدت الضغوط إلى تراجع أسعار الغاز الطبيعي نتيجة للزيادة المستمرة في إنتاج الغاز وضعف الطلب.

وأدت التوترات الجيوسياسية مثل الدّراع الروسي الأوكراني بالفعل إلى تعطيل أسواق الغاز الطبيعي واستغرق الأمر عامين حتى تستعيد أسواق الغاز العالمية توازنها وتعود مرة أخرى إلى الاستقرار. إلا أن الدّراعات الجديدة والتوترات الجيوسياسية الحالية قد تحد من نمو استهلاك الغاز الطبيعي في العام 2024، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. ومن المتوقع أن يكون نمو الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الرئيسية في آسيا وأوروبا محدوداً بسبب قلة الامدادات العالمية من الغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لأحدث التقارير الدّارة عن وكالة الطاقة الدولية بعنوان سوق الغاز في الربع الثاني من العام 2024، توقعت الوكالة أن يظل معدل نمو الغاز الطبيعي المسال إلى 3 في المائة في المتوسط في العام 2024.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي في آسيا بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي أو بما يعادل 25 مليار متر مكعب خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2023 ومارس 2024. وكانت الصين هي المحرك الرئيسي لنمو استهلاك الغاز الطبيعي حيث شهدت البلاد زيادة بنسبة 9 في المائة على أساس سنوي في استهلاكها للغاز خلال نفس الفترة.

كما أنه وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن منتدى الدول المصدرة للغاز، تحسن الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 34 مليار متر مكعب في فبراير 2024. وكان نمو استهلاك الصين للغاز مدفوعاً بصفة رئيسية بعودة انتعاش النشاط الاقتصادي في البلاد. وفي هذا السياق، ارتفع توليد الكهرباء في الصين باستخدام الغاز الطبيعي بنسبة 14 في المائة على أساس سنوي في فبراير 2024، بينما ارتفع إجمالي إنتاج الكهرباء بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر. أما على صعيد مصادر الطاقة المستخدمة لتوليد الكهرباء في الصين، ظل الفحم محتفظاً بصدارته، إذ يمثل ما نسبته 65 في المائة من الاستخدام في الصين يليه مصادر الطاقة المتجددة (19 في المائة)، والطاقة الكهرومائية (9 في المائة)، والطاقة النووية (4 في المائة)، والغاز الطبيعي (3 في المائة). وبالمثل، زاد استهلاك الغاز الطبيعي في اليابان بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 8.7 مليار متر مكعب في مارس 2024. ويعزى النمو الشهري لاستهلاك الغاز في اليابان إلى تزايد طلب قطاع توليد الطاقة بسبب برودة الطقس. وشهد قطاع الطاقة في اليابان زيادة بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي في استهلاك الغاز الطبيعي الذي وصل إلى 4.6 مليار متر مكعب في مارس 2024.

وكان اتجاه نمو الاستهلاك الشهري للغاز أقوى في دول آسيوية أخرى مثل كوريا الجنوبية والهند. ففي فبراير 2024، قفز استهلاك الغاز الطبيعي في الهند بنسبة 25 في المائة على أساس سنوي إلى 5.6 مليار متر مكعب، مسجلاً زيادة استهلاك الغاز الطبيعي للشهر الرابع عشر على التوالي على أساس سنوي. من جهة أخرى، كان نمو استهلاك الغاز في الهند على أساس شهري مدفوعاً بصفة رئيسية بتزايد الطلب على الطاقة في قطاعات توليد الطاقة والبتروكيماويات وأنشطة التكرير. وبالمقارنة، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في كوريا الجنوبية، والتي تعتبر مستورد رئيسي آخر للغاز الطبيعي، بنسبة 11 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024. وكان النمو مدفوعاً بزيادة طلب قطاع توليد الطاقة وكذلك قطاعات الغاز في المدينة.

وسجل الطلب على الغاز الطبيعي في الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاضاً بنسبة 1 في المائة على

أساس سنوي خلال موسم تدفئة شتاء 2024/2023، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. ويعزى تراجع استهلاك الغاز الأوروبي إلى مجموعة من التطورات التي تؤثر على استهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة بما في ذلك زيادة استهلاك الطاقة المتجددة والنووية بوتيرة قوية. وبالمقارنة، شهد استهلاك الغاز الطبيعي في منطقة دول أوروبا الاسيوية نمواً بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي خلال موسم تدفئة شتاء 2024/2023. وانخفض استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 9 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض الطلب على الطاقة للتدفئة. ووفقاً لأحدث التقارير الصادر عن منتدى الدول المصدرة للغاز، تراجع توليد الطاقة باستخدام الغاز في الاتحاد الأوروبي بنسبة 15 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024 بينما تراجع توليد الكهرباء في المنطقة بمعدل متواضع نسبياً بنسبة 2.7 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر. إذ انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في ألمانيا بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي إلى 7.4 مليار متر مكعب في مارس 2024. ويعزى هذا الانخفاض الكبير الذي شهده استهلاك الغاز في أكبر اقتصاد على مستوى أوروبا بصفة رئيسية إلى أن ألمانيا شهدت أحر شهر مارس على الإطلاق يمر على البلاد، إذ بلغ متوسط درجة حرارة الجو 7.4 درجة مئوية أو أعلى بنحو 2.8 درجة عن درجة الحرارة المعتادة في ذلك الوقت. بالإضافة إلى ذلك، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في إيطاليا بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي إلى 5.7 مليار متر مكعب بينما انخفض استهلاك الغاز في فرنسا بنسبة 13 في المائة على أساس سنوي إلى 3.3 مليار متر مكعب خلال مارس 2024.

وظل استهلاك الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية ثابتاً خلال موسم التدفئة الشتوي 2024/2023، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. وعلى الرغم من تزايد توليد الطاقة التي تعمل بالغاز، إلا أن الانخفاض الحاد في طلب القطاعين السكني والتجاري بسبب اعتدال الطقس الشتوي كان كافياً لتعويض هذا النمو. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، انخفض إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي إلى 80 مليار متر مكعب في مارس 2024. وفي هذا السياق، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في القطاعين السكني والتجاري في الولايات المتحدة بنسبة 15 في المائة و16 على أساس سنوي، على التوالي. من جهة أخرى، استقر معدل استهلاك قطاع توليد الطاقة في الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي في مارس 2024 فيما يعزى إلى التحول المستمر من استخدام الفحم إلى الغاز الطبيعي.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والإستهلاك (مليارات قدم مكعب يوميا)				
توقعات-2025	توقعات-2024	2023	2022	
105.00	104.00	104.00	100.00	الإنتاج المسوق
89.00	90.00	89.00	88.00	استهلاك
14.00	12.00	12.00	11.00	صادرات الغاز الطبيعي المسال
2.90	2.20	2.50	6.40	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

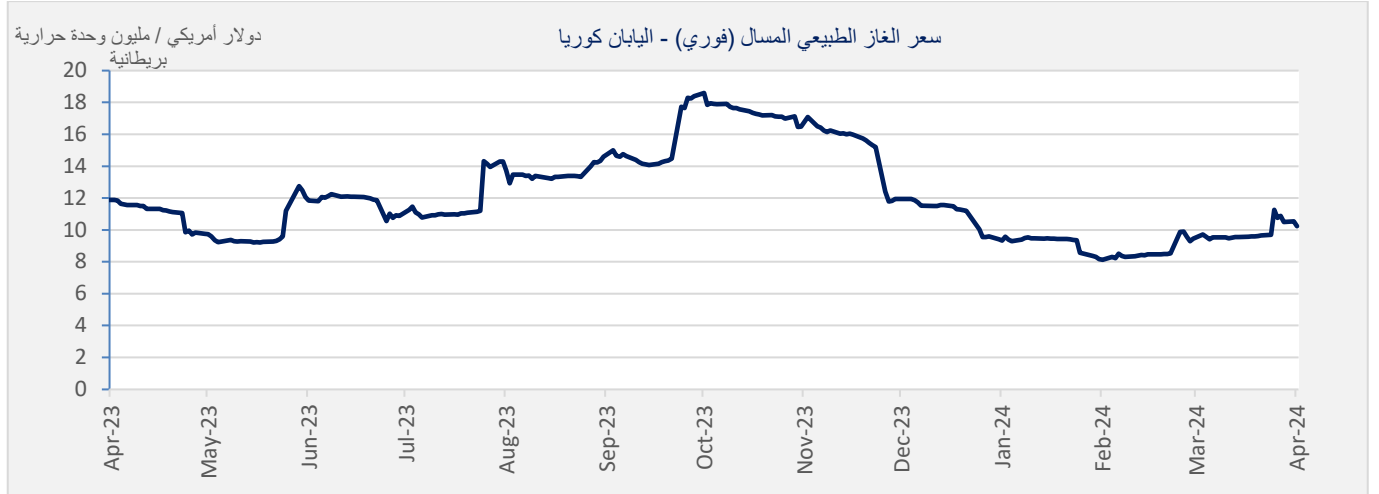
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وظلت تجارة سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية قوية خلال فترة استخدام الطاقة كمصدر للتدفئة في شتاء 2024/2023. وكانت هناك العديد من منشآت تسهيل الغاز الطبيعي التي دخلت حيز التشغيل خلال العام الماضي (2023) والتي دعمت بشكل كبير تلبية الطلب العالمي المتزايد على الغاز الطبيعي المسال. إذ ارتفع إجمالي حجم الكمية المتداولة عالمياً من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 3 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 203 ومارس 2024.

إلا أنه في ذات الوقت، تراجعت واردات الغاز الطبيعي المسال في مناطق معينة من العالم خلال موسم التدفئة لشتاء 2024/2023. إذ انخفضت إمدادات الغاز الطبيعي الأولية للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة تقدر بنحو 4 في المائة (أو ما يعادل 10 مليار متر مكعب) على أساس سنوي خلال موسم التدفئة 2024/2023، على خلفية مزيج من العوامل التي تضمنت انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي وارتفاع مستويات المخزون. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، انخفضت واردات الغاز الطبيعي المسال في أوروبا بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي أو بنحو 11.5 مليار متر مكعب في موسم التدفئة لشتاء 2024/2023.

وفي أحدث تقاريرها بعنوان توقعات الطاقة على المدى القصير، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يظل استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة مستقراً عند 104 مليار قدم مكعب يومياً (2.94 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024 مما يعكس توقعات استقرار الاستهلاك بصفة عامة في البلاد. كما تقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وصول إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي

إلى 90 مليار قدم مكعب يومياً (2.55 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024، أي مرتفعاً بنسبة 1.1 في المائة مقارنة بالعام 2023. وعلى المستوى القطاعي، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تظل حصة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة من توليد الكهرباء عند 42 في المائة في العام 2024، قبل أن تشهد انخفاضاً هامشياً إلى 41 في المائة في العام 2025. وفيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هاب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 2.20 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2024 ثم يرتفع إلى 2.90 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2025 على خلفية الارتفاع المتوقع للطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال والتي من المتوقع أن تصل إلى رقم قياسي على أساس سنوي في العام 2025. وفيما يتعلق بصادرات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة خلال العام 2024، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة 12 مليار قدم مكعب يومياً (0.34 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024، مرتفعة بنسبة 2 في المائة مقارنة بمستويات العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزيد صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية بمقدار 2 مليار قدم مكعب يومياً (0.06 مليار متر مكعب يومياً) أو بنسبة 18 في المائة في العام 2025، نظراً لزيادة الطاقة الإنتاجية الإضافية لتصدير الغاز الطبيعي المسال التي من المتوقع أن توفرها ثلاثة من مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال الخمسة قيد الإنشاء في الوقت الحالي، والتي من المتوقع أن تبدأ عملياتها وتستمر في الزيادة حتى تصل إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة.



المصدر: ستاتيسيتا وبحوث كامكو إنفست

وفي الدول الخليجية، أعلنت قطر عن توسعة أخرى في طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من العام 2024. حيث أعلنت شركة قطر للطاقة عن مرحلتها الثالثة لتوسعة الغاز الطبيعي المسال خلال شهر فبراير 2024 والتي من المتوقع أن تضيف 16 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً. ومن المتوقع أن تؤدي القدرة الإضافية إلى زيادة القدرة الإجمالية لقطر إلى 142 مليون طن سنوياً بحلول العام 2030. وفي السياق، تعمل قطر على زيادة قدرتها التوسعية من الغاز الطبيعي المسال على مدى السنوات الست الماضية، وكانت هناك مشاريع بارزة كشفت عنها الدولة سابقاً بما في ذلك المشروع الذي تبلغ طاقته 127 مليون طن سنوياً، والذي من المتوقع أن يكتمل بحلول العام 2027. علاوة على ذلك، تعمل قطر للاستفادة من الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز الطبيعي المسال ليحل محل إمدادات القارة من الغاز الطبيعي الروسي. ووفقاً لبلومبرج، سيتم حجز الغاز الطبيعي المسال القطري في خزان الغاز الطبيعي المسال العملاق الجديد في المملكة المتحدة اعتباراً من منتصف العام المقبل. يعد الاحتفاظ بالطاقة الاحتياطية في المملكة المتحدة خطوة استراتيجية بالنسبة لقطر لأنه سيسهل على الدول الخليجية إرسال كميات من الغاز الطبيعي المسال إلى المملكة المتحدة وتخزينها وتسليمها للعملاء.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست